

Distr.: General
29 March 2001
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة بوصفها
اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة
العالمي للتنمية المستدامة
الدورة التنظيمية

٣٠ نيسان/أبريل - ٢ أيار/مايو ٢٠٠١

الزراعة والأرض والتصحر* تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٥-١	مقدمة
٣	١١-٦	أولا - القضايا العالمية المؤثرة في الزراعة واستخدام الأراضي
٥	٢٨-١٢	ثانيا - منجزات مختارة
٥	١٢	ألف - الإدارة والاستعمال المستدامان للموارد من الأراضي
٥	١٦-١٣	باء - التكنولوجيات الزراعية الجديدة
٦	١٩-١٧	جيم - الحكم واللامركزية ودور المجتمع المدني
٧	٢٢-٢٠	دال - تسخير أدوات الإعلام والاتصال من أجل تحسين صنع القرار
٧	٢٨-٢٣	هاء - الاتفاقات والآليات الدولية
٨	٣٢-٢٩	ثالثا - مواضيع من أجل مزيد من النظر

* أعدت هذا التقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بوصفها مديرة المهام المتعلقة بالفصلين ١٠ و ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه مدير المهام المتعلقة بالفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١، وساهمت فيه جهات أخرى تشمل وكالات للأمم المتحدة ومنظمات دولية ومجموعات رئيسية. ويقدم التقرير لمحة وقائية مختصرة من أجل إطلاع لجنة التنمية المستدامة على التطورات الرئيسية الحاصلة في هذا المجال.

مقدمة

واحد من دولارات الولايات المتحدة في اليوم، انخفض انخفاضاً طفيفاً في التسعينات، إلا أن هذا الرقم لا يزال يدور حول ١,٢ بليون نسمة^(٣). وتسليماً بالأهمية الحاسمة لهذه القضايا، اتجه قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعقود في عام ١٩٩٦ إلى الاتفاق على هدف أدنى وهو تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتكررت الإشارة إلى هذا الهدف في قمة الألفية للأمم المتحدة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، حيث اتجهت الحكومات إلى زيادة الاستمساك بالتزامها بتخفيض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ أيضاً^(٤).

٤ - ويعتبر تدهور الموارد من الأراضي ظاهرة عالمية. ويُقدَّر أن تدهور التربة يؤثر عالمياً في بليون هكتار ويُعرض للخطر السُّبل المعيشية لأكثر من بليون نسمة. كما أن حُمسي اليابسة على وجه التقريب عبارة عن أراض جافة لا تحظى إلا بإمدادات محدودة من المياه العذبة، ويُنظر إلى الجانب الأكبر منها باعتباره متدهوراً إلى حد ما. ومن الممكن أن يكون ٦٥ في المائة من جميع الأراضي القاحلة قد فقد بعضها من وظائفه البيولوجية والفيزيائية. ويُقدَّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن التصحر (الذي يصيب الأراضي القاحلة، وشبه القاحلة، والمناطق الجافة شبه الرطبة) يكلف العالم زهاء ٤٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً^(٥). وفي مواجهة هذه المشكلات وتأثيراتها العالمية قام ١٧٤ بلداً بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبشكل خاص في أفريقيا^(٦)، وهي الاتفاقية التي تتصدى أيضاً للقضايا ذات الصلة المتعلقة بتدهور الأراضي متبعة في ذلك أسلوباً متكاملًا.

٥ - ويعيش ٧٥ في المائة من الفقراء في مناطق ريفية. وبالرغم من أن الإسقاطات تشير إلى زيادة الفقر في المناطق

١ - يُلقى هذا التقرير أضواء على الاتجاهات الرئيسية والقضايا الجديدة المؤثرة في التجمع المواضيعي لمسائل التخطيط والإدارة المتكاملين للموارد من الأراضي، والتصحر والجفاف، والتنمية الزراعية والريفية المستدامة التي تتناولها على التوالي الفصول ١٠ و ١٢ و ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١^(١) ويقدم التقرير لمحة عامة مختصرة للتطورات التي شهدتها هذه المجالات منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ويُجري تقييماً لفرص اتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل دعم الأهداف الواردة في هذه الفصول من جدول أعمال القرن ٢١، وفي الاتفاقات ذات الصلة.

٢ - وبالرغم من حدوث تقدم على المستوى العالمي في زيادة إنتاج الأغذية وفي فهم أبعاد المسائل المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وتنفيذها على نحو أفضل منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، فإن المشاكل لا تزال قائمة بالنسبة لمسائل الأمن الغذائي والفقر وتدهور التربة. وقد أدى التوافق غير العادي بين زيادة حجم المعروض العالمي من الغذاء وانخفاض أسعاره، الذي استمر على مدى سنين التسعينات، إلى تبديد المخاوف التي شهدتها العقود السابقة من ارتفاع معدلات السكان وحدوث مجاعات وشيكة في آسيا وفي مناطق أخرى. ومع ذلك، يقدر أنه مع نهاية القرن الحادي والعشرين، سيكون هناك ٨٢٠ مليون نسمة من سكان العالم لا يزالون يعانون من نقص التغذية، بمن في ذلك ٧٩٠ مليون نسمة يعيشون في البلدان النامية، إضافة إلى ٣٤ مليون نسمة يعيشون في البلدان الصناعية والبلدان التي تحتاز اقتصاداتها مرحلة انتقال^(٢).

٣ - إن مشكلتي الجوع والفقر مترابطتان ترابطاً لا ينفصم ولا يمكن حل إحدهما دون التعرض للآخرى. وفي حين تشير التقديرات إلى أن العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعيشون في الفقر، قياساً إلى خط الفقر الدولي المحدد بدولار

بخطى سريعة في التسعينات في إحداث آثار جوهرية في الإنتاج الزراعي واستخدام الموارد. ففي كثير من البلدان أدى نشوء أسواق تنافسية محلية وعالمية إلى حفز التغييرات والابتكارات المشاريعة في الممارسات الزراعية والمتعلقة بالأراضي، وأسهم في زيادة المعروض العالمي من الغذاء ورفع درجة الاستجابة للأنماط المتغيرة لطلب المستهلكين وانخفاض الأسعار الحقيقية؛ ومع ذلك وجدت بلدان أخرى لم تتمكن من تكيف السياسات والبرامج بشكل فعال للاستفادة من الأحوال السوقية الجديدة. كذلك، وفي حين يتجه كثير من الأسواق الحضرية إلى الترحيب بانخفاض الأسعار العالمية للأغذية بما يقارب ١٠ في المائة على مدى العقد الماضي، فإن هذه الانخفاضات يمكن أن تقوض اقتصادات الأنشطة الزراعية الصغيرة النطاق في كثير من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٧ - ومع تخفيض الحواجز التجارية أصبح كثير من المنتجين الزراعيين في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يواجهون منافسة متزايدة من البلدان المجاورة ومن المنتجين في البلدان الصناعية، في الوقت نفسه الذي يحاولون فيه التكيف مع انخفاض خدمات المساعدة وفقدان الدعم بسبب سياسات التكيف الهيكلي وتحرير التجارة. غير أن وجوه التحسن في شبكات النقل والتسويق في كثير من المناطق بالإضافة إلى النمو الاقتصادي والحضري تؤدي إلى زيادة الطلب السوقي على المنتجات ذات القيمة المضافة التي تكتسب عن طريق عمليات التحويل والتجهيز. ومن الواضح أن فقراء الريف وصغار المزارعين هم الأقل استفادة من العولمة في حين اتجهت التغييرات والابتكارات الناجمة عن السياسات والبرامج الجديدة في جانبها الأعظم إلى إفادة المؤسسات الكبيرة وخاصة الشركات المتكاملة رأسياً ذات النطاقات العالمية.

الحضرية، إلا أنها تشير أيضاً إلى استمرار وجود أغلبية الفقراء في المناطق الريفية لفترة طويلة قادمة خلال القرن الحادي والعشرين^(٧). وعلى ذلك، لا بد أن تتصدى الجهود الرامية إلى مكافحة الجوع والفقر الدائمين، لمعالجة المشاكل التي تعانيها المناطق الريفية وبالذات القضايا المتعلقة بالزراعة والأراضي سيما في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى التي انخفضت فيها مستويات التغذية والدخل انخفاضاً فعلياً على مدى العقد الماضي، وجنوب آسيا وشرقها التي يعيش فيها أغلبية الفقراء. ويتمثل التحدي في هذا المجال في تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في الوقت نفسه الذي يجري فيه كفالة الاستخدام والإدارة المستدامين للأراضي وسواها من الموارد الطبيعية. ويمثل مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة، الذي يتخذ هدفاً رئيسياً له زيادة الأمن الغذائي بأسلوب سليم من الناحية البيئية من أجل المساهمة في تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، أحد نُهج تحقيق هذا الهدف^(٨).

أولاً - القضايا العالمية المؤثرة في الزراعة واستخدام الأراضي

٦ - ارتفع الإنتاج العالمي للحبوب وزادت غلته المحصولية العالمية خلال السنوات العشر الممتدة من ١٩٨٦-١٩٨٨ إلى ١٩٩٦-١٩٩٨. وتحققت أكبر المكاسب في البلدان النامية. ومع ذلك ظل متوسط النصيب الفردي من إنتاج الحبوب في العالم ثابتاً على مدى هذه الفترة بل حقق انخفاضاً في منطقتي أفريقيا والشرق الأوسط التي بلغ فيها معدل نمو السكان أقصاه^(٩). وسوف يستلزم استمرار النمو العالمي للسكان حتى عام ٢٠٥٠ على الأقل تحقيق زيادات إضافية في الإنتاج الزراعي مع الحرص على ألا يجري تعريض التربة والمياه والبيئة للخطر. ووفقاً لإفادات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تسببت عملية العولمة التي مضت

٨ - وقد تسارعت عملية التكامل الرأسي في شبكات الأغذية، من المنتج حتى المستهلك، وظهر أثرها الرئيسي على القطاعات الفرعية للثروة الحيوانية. ففي بعض المناطق استجابت مجموعات المزارعين بشكل عملي بإنشاء التعاونيات ووضع الترتيبات لأعمال تجارية كبيرة النطاق في مجال إنتاج السلع الزراعية وتسويقها لأغراض السوق العالمية. وتمثل أيضا أحد الاتجاهات التي تعاضمت في التسعينات في اندماج مؤسسات الأعمال الزراعية الكبيرة النطاق. وعلى الرغم من انخفاض مستويات الاستثمار الظاهر في صناعات التكنولوجيا الأحيائية في الفترة المعاصرة، إلا أن الأنشطة التجارية التي تتعامل في المدخلات الزراعية وتجارة الحبوب وتجهيزها والآليات والتكنولوجيات تتجه إلى التركيز في عدد أقل من الشركات ذات الامتدادات العالمية. ومن الممكن أن يكون لهذه الشركات الخاصة تأثيرات عميقة على الزراعة واستخدام الأراضي. ويمكن لمبادرات المجتمع المدني والأعمال التجارية المحلية والحكومات أن توفر التوازن الضروري لضمان إسباغ الحماية على مصالح المستعملين الزراعيين الصغيرة النطاق.

٩ - وتتضمن الأمثلة الناجحة لإدارة الموارد الطبيعية استخدام التكنولوجيات الزراعية المستدامة مثل الأخذ بمعدلات الحرث المنخفض في حوالي ٦٠ مليون هكتار في بلدان مختلفة، وتدريب حوالي ٦٧٠ ٠٠٠ مزارع في آسيا على أساليب مكافحة التكامل للآفات. ويجري في الوقت الحاضر، في سياق مفاوضات بروتوكول كيوتو^(١٠) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(١١) التسليم بقيمة الموارد من الأراضي باعتبارها بالوعات للكربون، كما تُعطى في سياق تنفيذ اتفاقية التنوع الأحيائي^(١٢) أهمية متزايدة لمسألة الموارد الجينية في الزراعة.

١١ - ومن المتطلبات الملحة للتصدي لهذه التحديات العالمية والتغلب على عقبات التنمية التي تواجه الفقراء والمهمشين والأقل حظا، وخاصة المرأة والسكان الأصليين وصغار المزارعين، زيادة المتوافر من الموارد والتوصل إلى حلول جديدة واتخاذ إجراءات أكثر قوة من أجل دعم المجتمعات الريفية. وتشكل العلاقات الجديدة التي تم التوصل إليها منذ انعقاد قمة ريو في عام ١٩٩٢، بين كثير من أصحاب المصلحة من الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص أساسا للتوصل إلى حلول مشتركة إزاء هذه التحديات.

١٠ - وبالرغم من كل ذلك فإن الاتجاهات العالمية المتعلقة بتردي الأراضي وفقدان التربة والتصحر مستمرة بحدة وتأثير

ثانيا - منجزات مختارة

ألف - الإدارة والاستعمال المستدامان للموارد من الأراضي

١٢ - انعكس التركيز الذي يوليه جدول أعمال القرن ٢١ لمسألة اتباع نهج متكامل في تخطيط وإدارة الموارد من الأراضي فيما تلاه من اتفاقات دولية وعمليات وطنية لتقرير السياسات. وقام عدد من البلدان بوضع سياسات وإجراءات وطنية تتعلق بالتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، وأدخل تغييرات في أساليب إدارة الأراضي وملكية الأراضي أدت إلى تحسينات في مجالات حفظ الموارد من الأراضي وممارسات إدارتها وتحقيق الأمن الغذائي. واتجه أيضا كثير من البلدان، وخاصة البلدان النامية، إلى وضع وتنفيذ برامج عمل وطنية وإقليمية في مجال مكافحة التصحر.

باء - التكنولوجيا الزراعية الجديدة

١٣ - أسفر الأخذ بتكنولوجيات الإنتاج المحسنة على النطاق العالمي على مدى العقود الأخيرة عن زيادات كبيرة في إنتاج الأغذية ومكّن من تحاشي كارثة الموت الجماعي جوعا التي جرى التنبؤ بها يوما. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، غطت الزيادات الإجمالية في الغلة المحصولية من الحبوب بل وتجاوزت نسبة الانخفاض في الأراضي المزروعة بالحبوب بنسبة ٢ في المائة. غير أنه لسوء الطالع لم يتمكن كثير من البلدان وخاصة في أفريقيا من الاستفادة المتكافئة في محالي تطبيق التكنولوجيا وتحقيق زيادات في مجال الأغذية. لكن التحسّن الحاصل مؤخرا في إنتاج الكاسافا في نيجيريا وغانا، والاتجاه المتسارع في كثير من البلدان إلى الأخذ بأساليب الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات، يظهر من بين نجاحات أخرى، أن المزارعين الأفارقة يمكن أن يستفيدوا فعليا من التكنولوجيات الجديدة عندما تتاح لهم الفرص المناسبة. ولا يمكن أن تكون الحلول

والأدوات المبتكرة ذات فعالية في تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة إلا إذا تألفت وتكيفت مع الأحوال المعينة المحددة. وتثير هذه الخيارات قضايا مهمة أخلاقيا واجتماعيا وثقافيا وتثير أيضا قضايا تقنية وبيئية على صعيد اتخاذ القرار الحكومي.

١٤ - وتعطي الأحداث الأخيرة صورة عن الوعود التي تنطوي عليها بعض التكنولوجيات الزراعية الجديدة والمخاطر التي تُنذر بها، مُنبئة بذلك عن مشاركة عتبات عصر جديد لتحسين النبات من أجل استعمالات الإنسان. ففي عام ٢٠٠٠ انجزت أول خريطة جينية كاملة للنبات. كما أثبتت تقنية تعقيم الحشرات فعاليتها الشديدة في مكافحة بعض الآفات بل والقضاء عليها نهائيا، بما في ذلك تطبيقها في أكثر من ١٥ مليون هكتار من زراعات الأرز المهجن في بلدان آسيا. إلا أنه من ناحية أخرى يؤدي الإعلان عن كل حالة جديدة من حالات "مرض جنون البقر" (بوفالين سبونجيفورم إنسيفالوباثي) أو عن استخدام التلقيح المتبادل بين المحاصيل المعدلة وراثيا والأنواع البرية أو النباتات الأصلية إلى زيادة قلق العامة بشأن الآثار التي يمكن أن يتسبب فيها التقدم التكنولوجي.

١٥ - ومع زيادة وعي المستهلكين الذي تحركه إلى حد كبير شواغل صحية، شهدت أسواق المحاصيل والحيوانات والمنتجات الخاصة التي تُستخدم في زراعتها وتربيتها وإنتاجها وسائل عضوية، مثل الفواكه والخضروات والورود، انتشارا واسع النطاق وفتحت آفاقا جديدة أمام كثير من المزارعين في البلدان المتقدمة النمو وبعض البلدان النامية التي تملك روابط تصدير جيدة. غير أن تطبيق تكنولوجيات جديدة بالنسبة لبعض محاصيل الحبوب، مثل الأرز في آسيا، لم يخفف في معظم الحالات من حدة الفقر بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار السلع الأساسية.

الاستقرار والتأزم السياسي وظروف طوارئ تتسبب فيها الصراعات وتكتنف ملايين البشر. وعلى مدى السنوات العشر الماضية كانت منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص تشارك بصورة متزايدة ومباشرة في وضع مفاهيم للبرامج التي تؤثر في استخدام الأراضي وفي الزراعة وتشارك أيضا في تخطيطها وتنفيذها وتقييمها بالتعاون مع الحكومات.

١٨ - وفي جميع أنحاء العالم، بدأت روابط المزارعين والتعاونيات الفلاحية واتحادات العمال الزراعيين والمنظمات النسوية وغيرها من المجموعات تشارك أكثر فأكثر في إقامة اتحادات عمومية ساعية إلى تحقيق تمثيل أعم والتكلم بصوت أقوى على الصعيد الوطني والصعد الأعلى. وأسهم الدعم التقني والمالي الدولي في إعادة تشكيل المؤسسات الريفية وتحقيق لا مركزيتها وفي بناء قدرات الحكومات المحلية ومنظمات المزارعين وتعزيز الآليات المؤسسية من أجل إقامة حوار وتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. وعلى الصعيد المحلي أسهمت الاستراتيجيات والنهج والإجراءات الساعية إلى تحقيق الإدارة المستدامة للزراعة والأراضي والموارد الطبيعية والتنمية الريفية، المؤيدة من جهات عديدة ضمنها المنظمات غير الحكومية، في إيجاد نظم زراعية ايكولوجية متشابكة على نطاق أسري تقوم على قاعدة المعرفة.

١٩ - وعلى مدى السنوات العشر الماضية كان الاتجاه إيجابيا نحو العمليات التشاركية في مجال البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي والتنمية المجتمعية ومكافحة التصحر. وتقوم شبكة نظم البحوث الزراعية الوطنية والمحفل العالمي للبحوث الزراعية بالدعوة إلى إقامة شراكات واسعة في مجال تطوير البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا. وتضم البرامج التي يُضطلع بها في إطار شبكة الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية كلا من المعهد الدولي للبحوث المتعلقة بمحاصيل المناطق المدارية شبه القاحلة، والمركز الدولي لبحوث الزراعة الحرجية، والمعهد الدولي للزراعة المدارية.

١٦ - وباختصار، أمكن إحراز مكاسب بالفعل، غير أن التكنولوجيا اللازمة للتخلص من الفقر في الريف لا تصل في الأغلب الأعم إلى أشد المحتاجين. وفي عالم يشهد تنافسا متزايدا، فإن مؤدى ذلك استمرار تهميش فقراء الريف في كثير من البلدان النامية. وفي مواجهة هذه المشكلات أُنخذت مبادرات مثل البرنامج الخاص للأمن الغذائي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الذي يجري تنفيذه بنشاط في الوقت الحاضر في ثلثي البلدان محدودة الدخل التي تعاني عجزا في الأغذية. وعلى المستوى العالمي، تقوم بعض الوكالات والمنظمات بما فيها جامعة الأمم المتحدة والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية بإفساح مكان أوسع لمستعملي الموارد في عملية صنع القرار وتعتبرهم شركاء أصليين في البحوث مستهدفة من ذلك التصدي بقدر أكبر من الفعالية لاحتياجات البلدان النامية والنظم الايكولوجية الهشة.

جيم - الحكم واللامركزية ودور المجتمع المدني

١٧ - أصبح التركيز على سلامة الحكم والحرص على العمل الجماعي في مستويات الأداء المناسبة مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة يحظى بقبول عام منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. فالدول تقوم بصورة منتظمة، على سبيل المثال، بوضع برامج عمل وطنية من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن طريق عملية تشاورية تتضمن جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المنظمات غير الحكومية^(١٤). كذلك، تم وضع برامج عمل إقليمية ودون إقليمية من أجل التنفيذ المتعلق بالقضايا العابرة للحدود. وثبت أن المشاكل الإدارية والمالية تمثل العقبات الكؤود بوجه الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية والاستثمار على نطاق العالم. وفي أشد الحالات تطرفا يكتمل الانهيار المتتالي لنظم الحكم غير الفعالة بحالة من عدم

البلدان جراء نقص المعلومات الكافية والمنسجمة بشأن مناطق محددة من الأراضي ومواقعها وأوضاع ملكيتها وشكل استخدامها الحاضر فضلا عن عدم وجود نظام لتسجيل أو إدارة الأراضي يعول عليه. وتعتبر هذه المعارف الأساسية للعناصر المتعددة المتصلة بالأراضي مهمة في رسم خطط استخدام الأراضي والتفاوض عليها ورصد تنفيذها. ويتيح الاستخدام المتزايد لنظم المعلومات الجغرافية تحليلا تركيبيا للمعلومات المتعلقة بالموارد الطبيعية والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية التي يثبت أنها ذات قيمة قصوى، ومع ذلك فإن هناك حاجة لبذل جهود من أجل تحسين الربط الشبكي للمعلومات واستكمالها على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعة.

هاء - الاتفاقات والآليات الدولية

٢٣ - جرى، منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، اعتماد كثير من الاتفاقات والصكوك الدولية، ووضع برامج عمل ومشاريع على الصُّعد الدولي والإقليمي والوطني من أجل التصدي لمسائل إدارة الأراضي وكفالة التنمية الزراعية والريفية المستدامة من منظورات مختلفة.

٢٤ - واستجابة للشاغل الواسع النطاق المتمثل في استمرار تأثر ما يزيد على ٨٠٠ مليون نسمة من سكان العالم بنقص الأغذية رغم الزيادات الكبيرة في إنتاج المواد الغذائية، وفي سبيل التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية من أجل "تحقيق الأمن الغذائي للأجيال الحاضرة والمقبلة"، قامت الحكومات في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعقود في روما في عام ١٩٩٦ بإقرار إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة العمل المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للأغذية. بما في ذلك هدفها المتعلق بتخفيض عدد من يعانون من نقص الأغذية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتشير دراسات أجرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في الآونة

ويطبق في إطارها بنجاح نهج تشاركي مماثل. وتسعى هذه البرامج إلى تحسين فعالية جهود البحث والتطوير الراهنة، كما تتجه إلى التعاون المتزايد مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني كشركاء كاملين في تحقيق ما تصبو إليه من أهداف.

دال - تسخير أدوات الإعلام والاتصال من أجل تحسين صنع القرار

٢٠ - بالمقارنة بعشر سنوات مضت، يوجد الآن على وجه العموم قدر أفضل من المعارف والفهم للمعلومات المتعلقة بالموارد من الأراضي والمياه والقضايا الزراعية والبيئية، ونشر أوسع نطاقا وأكثر ملائمة من ناحية التوقيت لهذه المعلومات أمكن تحقيقهما نتيجة للانخفاض المطرد في تكاليف التطوير السريع لتكنولوجيات المعلومات والأدوات المتقدمة لصنع القرار.

٢١ - ومن أمثلة شبكات المعلومات البيئية قاعدة بيانات الموارد العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز بيانات نظام رصد الموارد الأرضية "إيروس" التابع للبرنامج، والموقع البيئي التفاعلي الذي أطلق أخيرا على الشبكة العالمية وعنوانه "برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوت - نيت". وتتيح نظم مختلفة للمراقبة بالتتابع الاصطناعية يديرها عدد من وكالات الأمم المتحدة ووكالات الفضاء الوطنية تحليلات سريعة للبيانات، كما يتيح النظام العالمي للمعلومات والتنبيه المبكر في مجال الأغذية والزراعة التابع للفاو ونظام المعلومات والخرائط المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي وحالات الضعف في مجال الأغذية معلومات عن الاحتياجات العاجلة وعن طبيعة العجز والفقر الدائمين في مجال الأغذية بالاستناد إلى تحليل الضعف وتقييم المخاطر، مع بيان الآثار المترتبة في الإنتاجية الزراعية والاستدامة وسبل العيش الريفية.

٢٢ - غير أن إحراز تقدم في تنفيذ سياسات متكاملة في مجال استخدام الأراضي والزراعة يُقابل بعقبات في عديد من

٢٧ - وتستند الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التي وضعت في عام ٢٠٠٠ باعتبارها الترتيب اللاحق لعقد الأمم المتحدة للحد من الكوارث الطبيعية إلى منطلقات في أساسها ضرورة الانتقال من جهود الحماية من المخاطر إلى إدارة هذه المخاطر عن طريق إدماج أساليب التخفيف من حدتها في عملية التنمية المستدامة.

٢٨ - وإضافة إلى ذلك أنشئت آليات تنسيق إقليمية وآليات وصكوك مالية مثل مرفق البيئة العالمية والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبشكل خاص في أفريقيا، بغرض تسهيل تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وبرامج العمل المنبثقة عنها. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية أو نحو ذلك أعطى مرفق البيئة العالمية اهتماما متزايدا لمسألة تدهور الأراضي في سياق تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.

ثالثا - مواضيع من أجل مزيد من النظر

٢٩ - لا يزال التناقض قائما بين المستويات الخطيرة للفقر ونقص التغذية وسط حالة من الوفرة لا مثيل لها. ويستمر دون انقطاع فقدان الموارد من الأراضي وتزداد خطورة ونطاقات ما يلزم بها من تدهور رغم تحسن الأساليب والمعارف. ولا يزال فهمنا للآليات والعناصر التي تتسبب في حدوث التصحر والجفاف محدودا. كما أن الآثار المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن التكنولوجيات وعن النطاق الذي بلغه الاقتصاد العالمي تترك انعكاسات عميقة وتختلف قدرا من التبعات المهلكة على الزراعة المستدامة واستعمال الأراضي والنظم الإيكولوجية الهشة.

٣٠ - وثمة حاجة واضحة متزايدة لوجود استراتيجيات طويلة الأجل لإدارة الموارد، ولا سيما في البلدان التي تعاني من الحالات الأشد لانخفاض الدخل وعدم كفاية الغذاء،

الأخيرة إلى أن التقدم المحرز حتى الآن من أجل الوصول إلى هذا الهدف لا يتبع المسار المرسوم وأن بلوغ الهدف المذكور لا يمكن أن يتحقق ما لم يجر اتخاذ إجراءات مهمة وإدخال تغييرات في السياسات. وسوف يُجرى استعراض خمسي لتنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ كجزء من مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الذي يعقد كل سنتين^(١٥).

٢٥ - وتعود الحكومات الآن إلى دراسة التعهد الدولي المتعلق بالموارد الجينية النباتية^(١٦) من أجل ضمان انسجامه مع اتفاقية التنوع البيولوجي التي تتضمن ترتيبات للمشاركة في المنافع وسبل الوصول وضمان "حقوق المزارعين". وفي عام ١٩٩٦ قامت البلدان الأعضاء في اللجنة المعنية بتسخير الموارد الجينية في الأغذية والزراعة باعتماد خطة العمل العالمية للحفاظ والاستغلال المستدامين للموارد الجينية النباتية في الأغذية والزراعة^(١٧)، والتقرير المتعلق بحالة الموارد الجينية في العالم في مجال الأغذية والزراعة^(١٨). وتجري في الوقت الحاضر تقييمات مماثلة تتعلق بالموارد الجينية الحيوانية.

٢٦ - وتشمل الاتفاقات التي تشجع على تحقيق التجانس الدولي في المعايير المتعلقة بالأغذية، لجنة دستور الأغذية المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ودليل مستهلكي ومنتجي ومجهزي الأغذية، والوكالات الوطنية لمراقبة الأغذية والتجارة الدولية للأغذية، واتفاق منظمة التجارة العالمية ذو الصلة المتعلق بتطبيق التدابير الصحية وتدابير صحة النبات^(١٩). وينعكس عمق القلق إزاء ما للصناعة والزراعة من آثار على الأغذية والبيئة في القيام بتنفيذ إجراءات الموافقة المسبقة عن علم فيما يتعلق بالمواد الكيميائية، وفي المفاوضات التي جرى اختتامها مؤخرا بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

والتنمية الزراعية والريفية المستدامة والإدارة المتكاملة للموارد.

٣٢ - وتشمل القضايا التي يمكن إجراء مزيد من النظر فيها على الصعيد الدولي ما يلي:

(أ) تحقيق الانسجام في الاتفاقيات والأطر الدولية ذات الصلة وتعزيز آليات تنسيقها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

(ب) إجراء استعراض لمدى تنفيذ الآليات والصكوك القانونية الدولية وتوفير مزيد من الدعم، عند الاقتضاء، للبلدان من أجل التزاماتها بموجب هذه الاتفاقيات؛

(ج) تقديم الدعم إلى البلدان النامية وسائر البلدان التي تطلب مثل هذا الدعم من أجل بناء قدراتها العلمية والمؤسسية والمالية في مجال تحسين استخدام الأراضي وتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة؛

(د) التحول من نهج الاستجابة إلى نهج أطول أجلا يتضمن عمليات استباقية من أجل تقليل درجة الهشاشة وزيادة درجة الحماية سعياً إلى تعزيز التنمية المستدامة.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.A والتصويب) القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات انظر تقرير الفاو "حالة الأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٠" (روما، ٢٠٠٠) وقاعدة البيانات الإحصائية للفاو المتاحة في العنوان التالي: www.fao.org. وانظر أيضاً تقرير الفاو "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في عام ٢٠٠٠" (روما، ٢٠٠٠). وانظر كذلك، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "التنمية الزراعية والريفية المستدامة" المقدم إلى الدورة الثامنة للجنة التنمية المستدامة (E/CN.17/2000/7)، والإضافة.

ويتمتع فيها نقص الأغذية وشيوع الفقر إلى التوحد مع الاستعمال غير المستدام والانتزاع للموارد ويفضي إلى تدهور الأراضي والتصحر، أما في البلدان ذات الدخل المرتفعة التي تتمتع بالأمن الغذائي، فيتجه تدهور التربة إلى أن يكون نتيجة للإفراط في استعمال المدخلات الزراعية مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على البيئة والاستدامة الاقتصادية في الأجل الطويل. ويمكن أن يؤدي تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، واتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية وغيرها من الاتفاقيات والقرارات التي اعتمدها المؤتمرات الدولية الرئيسية إلى هتئة قوة دفع جديدة وإتاحة الفرص أمام الجهود الرامية إلى جرد الموارد من الأراضي وتقييمها وتخطيطها وإدارتها.

٣١ - وتشمل القضايا التي يمكن إجراء مزيد من النظر فيها على الصعيد الوطني ما يلي:

(أ) تحديد التأكيد على القطاع الزراعي وخاصة على الهيكل الأساسي والمؤسسات في الريف؛

(ب) توفير الدعم، بما في ذلك الموارد المالية الإضافية، من أجل التنفيذ الكامل للصكوك التنظيمية الدولية والوطنية القائمة التي تتعامل مع مسائل إدارة الأراضي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة؛

(ج) إنشاء آليات للتنسيق من أجل تحقيق التفاعل المستمر بين الحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع العلمي والسلطات المحلية والقطاع الخاص؛

(د) تحسين انسجام السياسات والاستراتيجيات والبرامج بين الوزارات فيما يتصل، على سبيل المثال باستخدام الأراضي والإدارة المتكاملة للنظام الإيكولوجي

(١٢) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ اتفاقية التنوع الإحيائي (المركز المعني بأنشطة برنامج القانون البيئي والمؤسسات البيئية) حزيران/يونيه ١٩٩٢.

(١٣) حسبما قدرت الفاو في تقرير آخر يوجد ٦٠ مليون نسمة في ٣٣ بلدا يعانون من حالات طوارئ تتعلق بالأغذية تتفاوت في درجة حدتها وتسبب فيها صراعات مدنية و/أو كوارث متصلة بالمناخ. انظر: "الفاو، المحاصيل الغذائية وأوجه النقص" (روما، ٢٠٠١) والتقارير متاح أيضا في <http://www.fao.org/WAICENT/faoinfo/economic/giews/eng/ish/fs/fstoc.htm>.

(١٤) يتوافر في الوقت الحاضر أكثر من ١٧٠ تقريراً عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قامت بإعدادها الأطراف في الاتفاقية. وسيجتمع الفريق العامل المخصص الذي أنشأه مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في دورته الرابعة في الفترة من ١٩ آذار/مارس إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ لإجراء استعراض وتحليل متعمقين للتقارير ومن أجل القيام أيضاً بتحديد: (أ) أفضل الممارسات والنجاحات في تنفيذ الاتفاقية؛ (ب) المصاعب والمعوقات والتحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ الاتفاقية؛ (ج) مستوى المشاركة من جانب جميع الفاعلين بما في ذلك تقديم الدعم المالي والتقني من البلدان المتقدمة النمو في تنفيذ العملية؛ (د) الروابط ونقاط الالتقاء مع الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالبيئة والتنمية.

(١٥) انظر "إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي"، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية (١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الجزء الأول (روما، الفاو، ١٩٩٧)، التذييل، الفقرة ٦؛ والحاشية ٤ أعلاه.

(١٦) أقره مؤتمر الفاو في قراره ٨/٨٣ أثناء دورته الثانية والعشرين المعقودة بروما في عام ١٩٨٣. ويرد هذا التفاهم في مرفق التعهد. ويمكن الاطلاع على النص في العنوان التالي: <ftp://ext.ftp.fao.org/waicent/pub/cgrfa8/Res/C8-83E.pdf>. وقد جرت مطابقة النص في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

(١٧) تقرير المؤتمر التقني الدولي المعني بالموارد النباتية الجينية، ليزغ، ألمانيا، ١٧-٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (FAO,ITCPGR/96/REP)، المرفق ٢.

(١٨) روما، الفاو، ١٩٩٧.

(٣) انظر البنك الدولي "تقرير التنمية في العالم، ٢٠٠٠/٢٠٠١: الانقراض على الفقر" (نيويورك مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٠) وللاطلاع على مزيد من المعلومات انظر:

www.worldbank.org/poverty/data/trends/index.htm.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية (١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، الجزء الأول (روما، الفاو، ١٩٩٧)، التذييل "خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية"، الفقرة ٧؛ و "إعلان قمة الألفية للأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، الفقرة ١٩. ويستعمل تعبيرا "الجوع" و "نقص الأغذية" بصورة متبادلة عادة للإشارة إلى قلة ما يجري تناوله من طعام للوفاء بالاحتياجات المستمرة من الطاقة الغذائية. أما عبارة "الأمن الغذائي" فتستعمل في وصف إمكانية الحصول على الغذاء اللازم للعيش حياة صحية ومنتجة، وينظر إلى الأمن الغذائي عادة على مستوى الأسرة المعيشية.

(٥) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، "الأراضي الجافة: دعوة إلى العمل" (روما، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، "توقعات البيئة العالمية لعام ٢٠٠٠" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، ١٩٩٩).

(٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

(٧) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، "تقرير الفقر في الريف، لعام ٢٠٠١: مواجهة تحدى القضاء على الفقر في الريف" (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠١).

(٨) انظر أيضا المقرر ٤/٨ بشأن الزراعة الذي اعتمدته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة، انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، الملحق رقم ٩ (E/2000/29)، الفصل الأول، الفرع باء.

(٩) انظر الفاو، وقاعدة البيانات الإحصائية للفاو المشار إليهما في الحاشية ٢ أعلاه؛ وانظر أيضا برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي ومعهد الموارد العالمية "الموارد العالمية ٢٠٠٠-٢٠٠١، الناس والنظم البيئية: شبكة الحياة التي تبلى" (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٠).

(١٠) Fccc/CP/1997/7/Add.1، المقرر 1/CP، المرفق.

(١١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(١٩) انظر، الصكوك القانونية التي تجسد نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، المبرمة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة الغات، رقم المبيع GATT/1994-7).
